العنف الأسري في الأردن

الدكتور هاني جهشان مستشار الطب
الخبير الدولي في مواجهة العنف

إن الإحصاءات المتوفرة عن حالات العنف الأسري المُبَلغْ عنها للجهات الرسيمة لا تعكس واقع إنتشار المشكلة لأن الأعم الأغلب من ضحايا العنف الأسري لا يطلبوا المساعدة الإجتماعية والقضائية والطبية بسبب الثقافة السائدة بالمجتمع والتي تتقبل ثقافة العنف، وبسبب الوصمة الإجتماعية والخزي والعار المرتبط بالعنف، وقد يعتقد ضحايا العنف الأسري أنهم يستحقوا العنف وبعضهم قد يشعر بالخوف إذا طلبوا المساعدة، ولجميع هذه الأسباب التي تمنع ضحايا العنف الأسري من طلب المساعدة فإن الأرقام الإحصائية عن العنف الأسري لا تعكس حقيقية إنتشار المشكلة بأي حال من الأحوال، والتي قد تكون أضعاف الأرقام المتوفرة بالإحصاءات.

بالمراجعة الإحصائية لـــ ٢١٣٧ حالة راجعت عيادة الطب الشرعي المتعلقة بالعنف الأسري والعنف الجنسي عام ٢٠١٠ تبين أن ٣٦% منها كانت لنساء تعرضن للعنف الجسدي من قبل أزواجهن أو أشقائهن أو أبنائهن و٥٧% كانت لأطفال تعرضو للعنف الجسدي أو للعنف الجنسي أو للإهمال، و٦% من مجمل الحالات كانت لنساء تعرضن للعنف الجنسي إن كان من داخل الأسرة أو خارجها.

بالمراجعة الإحصائية لـــ ١٣٧١ حالة راجعت عيادة الطب الشرعي المتعلقة بالعنف الأسري والعنف الجنسي عام ٢٠٠٩ تبين أن ٤٦% منها كانت لنساء تعرضن للعنف الجسدي من قبل أزواجهن أو أشقائهن أو أبنائهن و٤٤% كانت لأطفال تعرضو للعنف الجسدي أو للعنف الجنسي أو للإهمال، و٨% من مجمل الحالات كانت لنساء تعرضن للعنف الجنسي إن كان من داخل الأسرة أو خارجها.

كانت المرأة الزوجة هي الضحية في ٩٠% من مجمل حالات النساء المتعرضات للعنف الجسدي، وشكل هذا العدد ما نسبته ٩٨.٥% من حالات العنف الزواجي حيث لم تتجاوز نسبة تعرض الزوج للعنف من قبل زوجته الـــ ١.٥%. في ٩% من مجمل حالات العنف الجسدي ضد النساء كانت المرأة غير المتزوجة هي الضحية بتعرضها للعنف من قبل أشقائها أو والدها. أما نسبة تعرض كبار السن للعنف الأسري من قبل أبنائهم أو بقية أفراد الأسرة فلم تتجاوز ١% من مجمل الحالات.

شكل العنف الجسدي ما نسبته ٤٢% من مجمل حالات العنف ضد الأطفال، أما الإهمال فشكل ما نسبته ٢١% من هذه الحالات. بلغت نسبة العنف الجنسي ضد الأطفال ما نسبته ٣٧% من مجمل حالات العنف ضد الأطفال و مانسبته ٦٧% من مجموع ضحايا العنف الجنسي (بنسبة ٦٠% إناث و٤٠% ذكور).

بلغ عدد النساء اللواتي تجاوزن ١٨ سنة ٣٠% من مجمل ضحايا العنف الجنسي. كان أغلب مرتكبي العنف الجنسي شخص معروف للضحية، ولم تتجاوز نسبة الإعتداءات الجنسية داخل الأسرة ١٥% من مجمل حالات الإعتداءات الجنسية.

العنف الأسري ضد كبار السن والنساء غير المتزوجات والرجال هو ليس بالظواهر الجديدة ولكن لإنخفاض نسبته لم يكن هناك القاء ضؤ كافٍ عليه من مؤسسات المجتمع المدني لأنه كانت تعطى الأولية دائما للفئات الأضعف وهي النساء والأطفال.

لا يوجد سبب واحد مباشر لحدوث العنف الأسري، وإنما هناك عوامل خطورة متعددة مرتبطة بحدوثه، فليس هناك علاقة بين العنف وبين المستوى الاقتصادي الاجتماعي أو بالدين أو العقيدة أو بالعرق، فهو موجود في كافة الأعمار، بالجنسين، وفي كافة الدول الغنية والفقيرة، بالمدينة وبالريف. وتتكون عوامل الخطورة هذه من أربع مجموعات الأولي مرتبطة بالفرد المعنف كان يكون مدمنا على الكحول أو المؤثرات العقلية أو أن يكون مريضا نفسيا أو يعاني من إضطرابات في الشخصية، وتتكون المجموع الثانية من عوامل الخطورة بإختلال العلاقات ما بين المعنف والضحية وبوجود التفكك الأسري أما المجموع الثالثة فهي عوامل الخطورة المجتمعية والمتعلقة بالبيئة الموجود بها الفرد والأسرة كالظروف المرتبطة بالفقر وإنتشار البطالة والإكتظاظ السكاني، أما المجموعة الأخيرة من عوامل الخطورة فهي عبارة عن الثقافة السائدة والمنتشرة بالمجتمع والتي تعظم العنف وتربطه

بالرجولة والقوة، وعدم الاتزان في القوة والنفوذ بين المرأة والرجل، والتي تنظر للمرأة على أنها مُلك للرجل، وأنها بحاجة لتوجيه ولسيطرة ولتأديب، وهناك أيضا الفكر السائد بأن العنف هو نمط شرعي مقبول يقوم به الرجل لتفريغ الإحباط أو الغضب، وإنتشار المعايير الإجتماعية التى تتوقع من المرأة أن تكون سلبية.

أكثر وسائل شيوعا في العنف الزوجى ضد المراة تتراوح بين الركل واللكم والصفع والعض، وبنسة أقل لي المفاصل والأصابع والكسور، وسجلت حالات من الممكن تصنيفها كنمط للتعذيب على شكل تقييد وجلد بالسياط والحرق بالسجائر والكي بالمكواة وبالمعالق والسكاكين عقب وضعها على النار. أما أشكال العنف ضد الأطفال فتراوحت من أشكال وصفت أنها طفيفة كالصفع والقرص وشد الشعر والدفع ولي الساعد أو الساق، ولي الآذان أو الإجبار على البقاء في أوضاع قسرية، إلى أشكال شديدة كإستعمال العصا والحبال والأسلاك والعض والحرق بأدوات ساخنة والسمط بالماء الحار وفي بعض الأحيان كان تتصف بالتعذيب من مثل الجلد المتكرر بالسوط والركوع أو إستخدام مواد وبهارات حارة.

التعامل مع عومل الخطورة المتعلقة بالعنف الأسري يتطلب تداخل الجهات الحكومية والتطوعية على المستوى الوطني للقضاء على جذور العنف المتعلقة بالفرد واالأسرة والمجتمع، ولا يتم ذلك الإ بمرجعية رسمية وبتحمل المسئولية المباشرة من قبل الدولة وذلك بوضع السياسات وإقرار التشريعات وتوفير خدمات الحماية متعددة القطاعات القضائية والإجتماعية والصحية.

هناك برامج مخصصة للوقاية الأولية تعمل على توعية المواطنيين عامة بمشكلة العنف الأسري بهدف الحد منه قبل وقوعه وهذه أفضل السبل للقضاء على هذه المشكلة على المدى الإستراتيجي بعيد المدى.

عقب حدوث العنف الأسري هناك خدمات متخصصة تستقبل هذه الحالات كإدارة حماية الأسرة في مديرية الأمن العام في الأردن والتى تعمل على مبدأ توفيرالتخصصات المهنية المختلفة التى تحتاجها الضحية في مكان واحد، وهي الخدمات الإجتماعية و الطبيبة الشرعية والطبية النفسية بالإضافة إلى الخدمات الشرطية والقضائية وتوفير الحماية للضحايا بتوفير دور الضيافة لهم في بعض الحالات.

لا يوجد هناك مجال للتراخي لدى التعامل مع العنف الأسري في أمر يتعلق بحياة الإنسان وحقه بالصحة والحماية والأمن. ولا يوجد تفسير مباشر لتفشي العنف الأسري الإ بعدم جدية الدول بتحمل مسئوليتها الوطنية بحماية مواطنيها من العنف كما التزمت به في المواثيق والإتفاقيات الدولية.